مهمة الحكومة

في التربية (١)

لعلي حسن الهاكع

اتقدم بجزيل الشكر لهذه الهيئة الكريمة التي دعتني لالقي من فوق منبرها بحثا في « مهمة الحكومة في التربية » وفي الحق انها بهذه الدعوة الى الكلام عن مهمة الحكومة في التربية انما تعهد الي في الكلام عن مهمة الحكومة في كل شيء

ولما كان موقف التربية المصرية بالغاً مبلغه من الشأن ، اريد ولم اتخاذل عن التزام الصراحة في التشخيص والجرأة في العلاج . واني لواثق بأن رجال الحكم والنفوذ سواء أفي وزارة المعارف كانوا أم في الحكومة سوف يتقبلون هذه الصراحة بصحة في الصدر ، وهم اول من يعلم انني اتكلم عن نظام ومبادىء لا عن افراد ، كما اعلم ان كثيرين منهم انهم يشكون ويتصبون الى العلاج مهما بلغ من مرارة

لم تأت كلمة التربية عفواً ، وانما قصدت بالذات . فما برحت الحكومة والرأي العام يسميانها معلمين ، ولا زالت مهتمة تسمى تعليماً ، بل وما فتئت الادارة الحكومية التي اختصت بالمهمة تسمى وزارة المعارف . حقاً ان لكل شيء من اسمه نصيباً ، فالعملية منسجمة مع التسمية المألوفة ، اذ لا يزال الرأي العام مع الاسف متأثراً بالمهمة المحدودة التي تعارفنا عليها بأن عملنا ينحصر في نقل المعلومات . وان المدرسة ليست الا خزائن للمعارف وان التعليم الثانوي مثلا لا يفضل الابتدائي الا بمقدار الزيادة في قناطير المعلومات التي تفرغ في ادمغة النشء ، وان مهارة المعلم انما هي مهارة في الكيل والتفريغ

نعم لا تزال هذه المهمة الاصيلة في بناء أشرف عنصر خلقه الله واعداد ارقى عوامل الانتاج وهو الانسان ، لا تزال في مصر متخذة هذه الصورة الضئيلة حتى لدى بعض الخاصة ، اذ لا يفهم من العمل العام الذي لا اكذب واقول اننا نقوم به ، بل الذي كان يجب ان نقوم به ، الا انه تلقين للمعلومات . اما تربية الخلق ، اما تعهد الفكر والجسم ، اما الاعداد للحياة الاقتصادية والاجتماعية وما فيها من جهاد وتعاون ، فبعيد عن التصور ، والى هذا الادراك المحدود لصورة المشكلة ومداها يرجع ذلك الموقف البارد العديم الاكتراث الذي

---

(١) محاضرة القيت في أسبوع بورت في جامعة القاهرة الاميركية بدعوة من قسم الخدمة العامة

يلزمه الرأي العام امام مشكلة المشكلات المصرية ، وهي التربية ! وصدقوني ان المقالات ومختلف البحوث التي تعج بها الصحف والمطبوعات لا تقرأ على انها بحث في أمر خطير بل على انها مقالات أدبية لها لذتها حسب

كم ضرب الباحثون في تيه المشكلات الملة التي تئن منها البلاد وكم خيل الى البعض انه قد وضع يده على موضع الداء ، وكم يئس البعض الآخر من اتساع جبهة المشاكل وشديد وطأتها فوزع تبعاتها على نواحي الحياة ثم نفض يده منها . ولكن النظرة الهادئة البالغة الى الاعماق تستطيع ان تتبع العلل الى أصل واحد ومشكلة واحدة أساسية واليكم استعراضاً بسيطاً

تشكو البلاد من تفكك التماسك القومي بتشقق الاهالي طبقات عديمة الالتحام وتصدعها الى ثقافات متباعدة في المنشأ والروح حتى فقدت القومية طابعها الموحد وأصبح المرء عاجزاً عن الاهتداء الى المصري الذي تتمثل فيه خصائصه الحقة ، وتشكو من انهيار الخلق الذي جعل من الفرد مخلوقاً غضاً ضعيف القوة والحيلة ، ومن الجماعات قطعاناً يفوزها التماسك الروحي . فالأسرة لا أبقت على شرقيتها الطاهرة وتقاليدها ، ولا بلغت العصرية الغربية وفضائلها . وتصرخ الامة من عطلة المتعلمين الذين فقدوا صلتهم بالحياة العملية ووقفوا بشهاداتهم الورقية صفاً صفاً متحسرين على جهود بذلوها في سبيلها شبابهم وأموال أهلهم وآمال ذويهم . وتتحسر الخيرات المدفونة في باطن الارض والتي على سطحها وفي سمائها ومياهها على انزوائها وهي تفقد عنا الهمة التي تستغلها . والحياة القروية تحتضر في الهوة التي تزداد اتساعاً وتفصلها عن المدينة ونعيمها . والحكومة تئن من بيروقراطية تخضع الجوهر للشكل وتجر وراءها اسرافاً وتعقيداً نحن في حاجة الى القضاء عليهما لندبر المطالب القائمة بعد ان نعمنا بالاستقلال . ثم هناك فوق كل ذلك تخبط في العلاج بين الاصابة والخطأ ، فلا سياسة ثابتة تجابه المشكلات ، ولا مبادىء مقررة راسخة تضيء لحكمها طريقاً سوياً مستقراً . انها كلمة واحدة لا تجمع هذه المشكلات لحسب ، بل فيها سحر الشفاء . هي الداء وهي الدواء — هي التربية . هي التربية التي تدعم التماسك القومي وتقوم بناء الشخصية القوية العصرية ، التي تجالد الصعاب بعزيمة جبارة ، هي التربية المسئولة عن عطلة المتعلمين اذ لم تعدهم الا لحياة مرسومة ضئيلة ، هي التربية التي حجبت انظار حاصلاتها الانسانية عن خيرات البلاد المقبورة ، هي التربية المسئولة عن اهمال القرى باغفالها تحبيب الحياة الزراعية المصرية النقية ، وأخيراً هي التربية التي خلقت البيروقراطية لان وليها المسكين لا يستطيع التصرف في أصغر الامور فيعمل كالآلة . هي التربية المسئولة عن كل شيء . واذا كان للتربية هذا الاثر البليغ ، وهذا السلطان المتحكم ، واذا كانت التربية على رأس التبعات التي وضعت في اعناق ولاة الامور اولاً وعناصر التربية وما اكثرها ثانياً ، فقد آن الاوان لان يقدر كبارنا وقادة الرأي فينا هذا المدى والسلطان وكفى به انه اعداد الامة المقبلة وبناؤها

جيل بل واجب مقدس علينا ان نعنى بقوة الدفاع ونبحث في تدبير الموارد المالية واستغلال الثروات الطبيعية وتدبير العمل للعاطلين وترقية المهن والحرف ، وحسن ان يدبج الكتاب

مئات المقالات ويصدر الباحثون عشرات التقارير التي لم تبق على ناحية الا وتناولتها بالبحث والعلاج . ومن السهل ان ندرك بعث ذلك كله ان لم يصل الى التربية وهي اصل كل مشكلة . فكيف ان تتوزنا الحمة والوسائل ونحن امة ناهضة متوثبة الى الحياة العلى . الكل امورها الى حكومة هي محل ثقتها وعلى راسها ملك شاب يفيض همة وغيرة . فجدير بالحكومة وهي تنعم بهذه الثقة والملك ان توفي مشكلة المشكلات المصرية التي تتحكم في كل عنصر من عناصر الموقف عناية خاصة تفوق عنايتها بسائر مهامها ولتقبل على الامر في حماسة فلا تبخل بالوقت ولا بالمال . وكفى تقديراً للتربية ان يعلن كبار رجال السيف عن خطرها . فيقول عزيز باشا المصري في محاضرته عن واجب الجيش بعد المعاهدة وعلى هذا المنبر : « لذلك اقول لكم وللحكومة اليوم وبحكومات المستقبل الجيش والمعارف هما كل شيء . . . . . حافظوا عليهما ولو شئتم التقصير في شيء فليكن في اي شيء الا الجيش والمعارف »

موضوع المحاضرة «مهمة الحكومة في التربية» ومعنى ذلك انها ليست محاضرة فنية في التربية بقدر ما هي محاضرة في سياسة التربية . ذلك يقتضي الامر الا نتعرض لمختلف الامور الفنية التربوية الا بقدر ما يتصل بالسياسة العامة للدولة و بمشكلات البلاد القائمة . ولذلك وجب ان نبدأ بمقام التربية بين مهام الدولة في ضوء سلطة الحكومة عامة ثم ببيان تاريخي عن تطور نظام التعليم الحالي في مصر ونصيب الحكومة فيه ، ثم ببيان مشكلاتها الحالية ولا سيما المركزية واللبروقراطية من ناحية وانعدام الفردي من ناحية اخرى . ثم اختم الموضوع برسم خطة عملية للاصلاح

فالتربية بين مهام الدولة لا يحدد مقام التربية وخطره بين مهام الحكومة اعتبارات سياسيان لا يتصلان مطلقاً بما تعارفنا عليه من الاعتبارات للدولة كالديموقراطية او الدكتاتورية والاستبداد ولا من حيث الملكية والجمهورية ولا الوضع الدستوري او البرلماني انما من حيث توزيع السلطة بصفة عامة . اما وضعها قدى سلطان الحكومة وتحديد موقفها من حرية الفرد ، وتأمينها مكانة التربية في حد ذاتها بين الواجبات القومية وتحديد نصيبها بين مختلف المهام . اما شأن التربية من الناحية السياسية فيقول كاندل في تحديده « ان نصيب الامور السياسية والاجتماعية في الانظمة التربية يطغى كثيراً على نصيب النظريات البيكولوجية والفلسفات التربوية التي تحاول ان تتناول الفرد كشخصية منعزلة »

واما عن شأن التربية في حد ذاتها ومكانتها بين مهام الدولة فيما سبق من القول في المقدمة وفيما سيتلوه ما يغني عن الاسهاب والاطالة . واما عن مدى سلطان الحكومة وتحديده امام الفرد اي الشعب وهو ما يتصل اتم الاتصال بالناحية الاولى لذلك يتوقف على سياسة الدولة المحلية وتحديدها بين المذاهب السياسية في الحكم . وهناك ميدانان لهذا التحديد فاليدان الاول سلطان الحكومة على الفرد والثاني توزيع السلطة بين الهيئة المركزية من جهة والسلطات الفرعية والاقليمية من جهة اخرى . ولن تجد بلدين يتماثلان في سياستيهما في اي من الميدانين لان هذا التحديد انما يرجع الى ارتقاء الدولة السياسي بكل ما في تاريخها وجغرافيتها من حوادث وعوامل ، انما لا بأس بذكر طرفي كل ميدان على وجه التقريب

اذ لن تخرج كل دولة من وضعها الخاص بين كل طرفين

في الميدان الاول اي ميدان سلطة الحكومة على الفرد تجسد مبدأ الانفرادية او Individualism يشغل طرفاً وهو مبدأ كان يسيطر على البلاد الديموقراطية في القرن الماضي ولاسيما في البلاد الصناعية والتجارية ويتفق مع روح الدائرة الاقتصادية الطليقة والحرية الفردية اذ يقصر مهمة الحكومة على صيانة الامن والدفاع عن البلاد ولا يجعل للتربية شأناً قومياً ، كما يتفق مع الروح الانكليزية التي تقدس الحرية الشخصية اعتماداً على وطنية الفرد ونضوجه الاجتماعي الا انه يتجاهل العطف والانسانية . ثم نجد في الطرف الآخر مبدأ السيطرة الواسعة على الفرد ويزعمه في القديم كثير من فلاسفة اليونان الذين ينزعون الى الطوبية واشهرهم افلاطون وفي الازمنة الحديثة الاشتراكية التي اخذت تتغلغل في جميع الأنظمة الحديثة ، والتي تبلغ مبلغها المتطرف في الشيوعية وهي تذهب الى حد السيطرة المطلقة على كل ما يختص بالفرد حتى في انتاج الثروة وملكيتها وتوزيعها

وامام التطور الاقتصادي والاجتماعي الحديث الذي من مظاهره انقلاب الحياة كلها وبألوانها انقلاباً يكاد يتم احياناً بسرعة البرق مما يعرض الحياة التربوية لاكبر الاخطار ان تركت طليقة من التوجيه والاشراف في ضوء سياسة قومية ، وامام موقف الانفرادية الجامد الذي يترك العامل فريسة لمعاملة لا تعتبره الا آلة من الآلات الانتاجية . فلا اعتبار لذاته ولا لحساسيته والمه حتى بدأ المجتمع يتمخض عن ثورات تهدده بشر ويل — امام ذلك كله أخذت جميع الانظمة تتحول نحو شيء من الاشتراكية نحو الطرف الثاني . اخذت تخرج من مذهبها الانفرادي الى تدخل الحكومة في الاعمال العامة كالصحة والمواصلات والانتاج ، وكانت التربية على رأس هذه الامور . واصبح الآن نصيب الحكومات في توجيه الحياة امراً مقرراً مهما تعددت انواعها ، ان ملكية او جمهورية ، ان دكتاتورية او ديموقراطية

اما في الميدان الثاني اي توزيع سلطة الحكومة بين السلطة الرئيسية من جهة والسلطات المحلية والاقليمية من جهة اخرى ، فكلما امعنت الحكومة في الاخذ بمبدأ رجوع كل الاعمال الى السلطة المركزية اي الوزارة او الادارة الرئيسية ، كلما كان ذلك امعاناً في الاخذ بمبدأ «المركزية» . وبالعكس يكون من «اللامركزية» او ان شئت فسمها بالمحلية او الاقليمية ترك حرية العمل الى حد كبير للهيئات الفرعية والموظفين المحليين غير مقيدين الا بالنظام العام وقوانينه والسياسة القومية . وتتجه السياسة الحديثة في تطورها صوب المبدأ الاخير الذي يبلغ حد التطرف في الولايات المتحدة الاميركية

والخلاصة انه اصبح من المقرر ان تمد الحكومة سلطانها الى توجيه وتنظيم امور لم تكن في القديم بين مهامها بعد ان اصبح خطراً قومياً تركها معلقة في يد الافراد والطوائف بأنانيتها المحزنة وشهواتها . وان التربية يجب ان يكون لها نصيب شامل لم تحظ به في المجتمعات القديمة بعد ان ثبت انها الناحية الايجابية الاساسية بين مهام الحكومة اذ هي البناء الاساسي الذي اذا استقام وبلغ الكمال لاغنى في آخر الامر عن مهامها الاخرى التي يظهرها شذوذ

المجتمع المثالي مظهر العمل الاساسي للحكومة. بل اقول غير هيب ان استقامت امور التربية حتى باتت مثار الاعجاب الذي حمل افلاطون لاستثنى المجتمع من القضاء وعن الشرطة وعن مستلزمات الحياة الطيبة. وان يكذب جيرانه قال ومن فتح مدرسة اغلق سجناً. واليكم افلاطون في طويته التي يضرمها خياله المبدع في كتابه الجمهورية جعل التربية على رأس امور الدولة، وأتى بالحكم الى ايدي رجالها جعل وزير التربية كبيراً لرعاة رأته الاطفال الدولة وجعل التعليم اجبارياً. وكذلك ارسطو لم يبخل عليها بمكانتها وان لم يسم بها كافلاطون. ويقول مايبون، ان التربية اهم المسائل السياسية» فاذا تطلعنا الى المستقبل وجدنا الاستاذ هدفرد الانكليزي يقول «ان المربي سوف يكون اكبر واهم موظف في الدولة المقبلة»

في بيان تاريخي كهذا والآن اترك هذه المقدمة التي اثارت اهمية التربية الحكومية ونرجع الى الوراء قليلا لنوجه انظارنا نحو تطور المهمة في مصر لنصل منها الى الحاضر. وبذلك نلمس المشكلة بتتبع بذورها الكامنة في الماضي

كان التعليم في مصر الى ما قبل العصر الحديث دينياً بمعنى الكلمة. فكان الازهر كعبة العلوم والمعارف تحيط به هالة من المعاهد والمكاتب متصلة بثقافته الدينية. وكان يتفق مع مطالب الحياة القائمة. ثم ظهرت البلاد بقيادة الزعيم الاكبر محمد علي الذي رأى بنظره الثاقب ان مستقبلها يتوقف على تجديد كل شيء فجعل التعليم على رأس نواحي النهضة التي قام بها. ادخل الى البلاد النظام الفرنسي الذي لا تزال اسسه متحكمة في جميع نواحي الحكم وبعد حركته السنون القليلة التي اشعلت فيها الحملة الفرنسية قبساً من مشاعل المدنية الغربية. ثم الى اسماعيل التعليم فكان من النظام الذي بدأه جده ومن فرنسيته، ثم — وهنا المفاجأة الطريفة — الى الاحتلال الانكليزي نفسه، نزاد في تمكين ذلك النظام الفرنسي الذي يتميز بمركزيته وبيروقراطيته، ربطاتها من توحيد وسهولة في التنظيم والتنفيذ. ولما كان النظام الفرنسي وقتئذ احدث نظام، وفي امة تشغل حضارتها أعلى مقام فقد كان لمحمد علي ولاسماعيل من بعده ما يسوغ لهما هذا الاجراء وهما في صدد تجديد امة وحكومة بأسرع السبل فكان لا بد من نقل النظام الفرنسي المجدود وتقدم اكمل نظام بدل الاخذ بالتطور البطيء. ونطبقه على جميع النواحي لا التعليم وحده حتى اصبح القانون والنظام الاداري والمالي والقضائي والحربي فرنسياً ومنقولا نقلا عن امة غربية. وكما ان هذا النقل بأسرع النتائج الا انه حمل في طياته بذور عيوبه ومضاره التي سنلمسها، مما اثر ابلغ الاثر في مشكلاتنا الحالية التي لا يقتصر على الشكوى منها عملية التربية بل جميع نواحي الحياة

وكان سكوت الانجليز على هذه السياسة المركزية ظاهرة غريبة لمناقضتها لنزعتهم اللامركزية الاقليمية. فكان تصرف لورد كرومر المسؤول عن السياسة الانكليزية امراً مستغرباً لا يفسره الا احترامهم للامر الواقع وكراهيتهم للتجديد والتغيير بدون مسوغ فضلا عن الحاجة الماسة الى الموظفين الآليين. ولذلك لم يدخلوا على نظام التعليم الفرنسي الا اقحام اللغة الانجليزية وتشكيل مجالس المديريات التي تحولت مدارسها غير الاولية مع الزمن الى طبعة من

مدارس الوزارة واخيراً ضمت اليها ، وكان نسوء حظ مصر ان لورد كرومر الخبير للاشراف على التعليم معلماً ايقوسياً هو المستر دنلوب الذي على الرغم من جده ونزاهته عديم الكفاية ضئيل الادراك يزج الى السيطرة القاسية والتضييق الخانق الصلب والمصري المحافظ بكبرياء وما اتيت بهذه التفاصيل من عندي بل اني اقتبستها من اقوال الانجليز والامريكيين انفسهم السير فالنتين شيرول وجورج يونج والمورد جورج نوبل المعروف ولا تنسوا الدكتور مكلانهان مدير الجامعة الاميركية والدكتور جولت عميد كلية الآداب والعلوم بها . فكان من سوء حظ مصر ان عهد بالتعليم الى رجل هذه صفاته ونزعاته

وجدد دنلوب نظام مركزياً بيروقراطياً بلائم نزعته فزاده تمكيناً . وما أبدع الدكتور جولت اذ يقول ان التعليم في مصر شأن النظام الفرنسي في نسيجه The system French is in the fabric

ومن الاسف أن الانقلاب الذي بدأ مع الحرب العظمى من قيام المشكلة السياسية الفصل في مصير البلاد فلاية وضع التعليم ومسائله في ركن ثانوي صغير من ميدان المشكلات القائمة فظلت وزارة المعارف تتخبط في حركات متقطعة قام بها بعض وزراء مغيورين . وأخيراً استقرت الامور ونالت البلاد استقلالها المنشود بفضل نهضتها وثباتها . وها هي تتفرغ لسائر مشكلاتها الاجتماعية بعد ان فرغت من مشكلتها الرئيسية . وها هو معالي الوزير الحالي يهم بالاصلاح

هذه قصة طبع النظام الفرنسي في مصر مع ما في نقل الانظمة من تجاهل لاسس التطور الاجتماعي مما يمخض عن حصره في الشكل لا الجوهر ، في الهيكل لا الروح . وقد لا ينقل مع النظام الفرنسي الحقيقة الفرنسية التي تلائمها من تفكير جلي واضح ومنطق سليم وانه فالانظمة لا تنقل وانما تنمو مع الزمن وتتدرج في احضان الحوادث والمشكلات الحية . وفانيون لم يضع في الواقع قانوناً فرنسياً جديداً كما يفهم الكثير من الناس حتى المثقفين . وانما الفقهاء والعلماء من مختلف انحاء فرنسا نظموا العرف والتقاليد والانظمة الجارية في اطار قوانين منظمة جلية . وكذلك فعل يوستنيانوس الامبراطور البيزنطي في القانون الروماني . لذلك كان هذا النقل الذي وقع في مصر تجاهلا الحقائق والصالح . وتجاهلا لمصريتنا التي تباين عن الفرنسية في التاريخ والعادات ، في الثقافة واللغة والفن . وبذلك خلق من المشكلات اكثر مما اتى من فضائل ، وباعد بين الامة والحكومة وبين التعليم والحياة . واليك ما نتج عليه اتفاقاً من طرائف هذا النقل الغاشم . وهو انه بالرغم من ادعائنا فيه ان عدنا نظام التعليم الثانوي عام ١٩٠٨ حينما انشيء التخصص الادبي والعلمي محاكاة لما فعلته فرنسا عام ١٨٥٢ اي بعد ستة وأربعين سنة الا عندنا عامين بالرجوع عن هذا التخصص في حين رجعت عنه فرنسا عام ١٨٩٣ اي قبل ادخال النظام المعدل في مصر باكثر من اربعين عاماً ونظراً لعجز هذا النظام الآلي الحكومي في التعليم عن اعداد شبان يليقون لحياة المال والتجارة خلقت الحاجة المدارس الاجنبية لتسد الفراغ في اعداد هؤلاء . فكانت هذه المدارس الاجنبية تدعمها الامتيازات بجانب التعليم الديني والحكومي نوعاً آخر بسياسة خاصة وأسفياً جديداً يزيد في تصدع القومية المصرية

البحث بقية !